

ورقة مفاهيمية / ورشة عمل

"حقوق العمال في دولة قطر في ظل قانون دخول وخروج الوافدين واقامتهم"

إن الحق في العمل كحق من حقوق الإنسان يستند إلى الشرعية والمواثيق الدولية، إلا أنه يتميز عن بقية الحقوق كالحق في الغذاء ، والحق في التعليم، أو الحق في المحاكمة العادلة ، وحرية التعبير ، وغيرها، بأنه يتضمن حماية بعض الجوانب السلبية كالإرهاق الناجم عن الجهد الجسدي والعقلي ، والإجهاد . فالحق في العمل لا يلي فقط حاجة الإنسان في التمتع بحق من حقوقه، بل يوفر أيضا ضمانات حماية الإنسان لكسب رزقه ولضمان الرفاهية والاستمرار والعدالة.

ويقع الحق في العمل في مقدمة حقوق الإنسان، فالعمل هو العنصر المجدد لوجود الإنسان، وتحقيق ذاته وشخصيته، وممارسة حياته، وإشباع احتياجاته، وهو مصدر الكرامة الشخصية ، والاستقرار الاجتماعي. كما أن العمل له قدر كبير من الأهمية في قيام الحضارة الإنسانية والمحافظة عليها وتقدمها، وأحد الشروط اللازمة للتنمية ومواجهة الفقر، والاستقرار، وتحقيق الأمن والسلام داخليا وخارجيا .

لقد أضحت حقوق العمال أحد أهم الموضوعات المعروضة على الساحة الوطنية والاقليمية والدولية، ويرجع ذلك إلى ارتباطها بالإنسان ذاته وبكرامته باعتبار أن الإنسان هو المستفيد الأول من موضوعات حقوق الإنسان، ومن ثم يجب أن يشارك بفاعلية في أعمال هذه الحقوق. وقد أقرت الحكومات والدول بحقوق العمال باعتبارها السبيل لإرساء السلام العالمي والدائم.

وفي هذا السياق وعلى ضوءه بينت دولة قطر اهتماما كبيرا بقضايا العمال و بمدى توفير وتهيئة الظروف الملائمة لوضعياتهم الصحية والنفسية والمادية عبر سلسلة من السياسات والقوانين التي تهدف الى توفير كل الضمانات للعمال الوافدين في ظل نمو المشاريع والرؤية الاقتصادية لدولة قطر وأيضا لاحتضانها كأس العالم 2022 والذي حتم على دولة قطر استقطاب أعداد كبيرة من العمال للمساهمة في نسيجها الاقتصادي ولعل حزمة الاصلاحات التشريعية الأخيرة المتمثلة في قانون العمالة المنزلية الجديد و قانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم خير دليل على هذا المد الحقوقي الذي يقدم للعمال جملة من الضمانات والحقوق.

ومن هذا الاطار وانطلاقا من حرصها على مزيد التقدم بأوضاع العمال و اعتبارا لدورها الجوهرى والأصيل في مراقبة وتعزيز حقوق الانسان بدولة قطر بما فيها حقوق العمال تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - دولة قطر - ورشة عمل تحت عنوان "حقوق العمال في دولة قطر في ظل قانون دخول وخروج الوافدين واقامتهم" وذلك يوم 9 أبريل 2018 اذ سيتم التركيز في هذه الورشة على القانون رقم (21) لسنة 2015 المتعلق بتنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم عبر تسليط الضوء على ميزاته وسلبياته أيضا و محاولة تقييم الأثر الايجابي على أوضاع العمال بوصفه المصلحة الكبرى التي ينضوي تحتها جميع العمال الوافدين في دولة قطر من أجل الخروج بالاقترحات والتوصيات اللازمة لمزيد تعزيز حقوقهم وتقويم السياسات المتعلقة بظروف عملهم.

أهداف الورشة

1. التعرف على الآليات الدولية والاقليمية لحقوق العمال .
2. تسليط الضوء على السياق الدولي لحقوق العمال من منظور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
3. التعرف على دور المنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق العمال.
4. التركيز على الاطار الوطني لحقوق العمال في دولة قطر وبخاصة الاطر القانونية المنظمة لها سواء قانون العمل ككل أو القانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم.
5. استعراض أوضاع حقوق العمال في دولة قطر على ضوء تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وعلى ضوء المنظورين السياساتي والحقوقي.

الفئات المستهدفة:

موظفين من ادارة حقوق الانسان و الادارة العامة للجوازات

موظفين من وزارة العمل والتنمية الادارية والشؤون الاجتماعية

ممثلين من بعض الشركات الكبرى في دولة قطر

محامين ورجال قانون.

المُخرج الأساسي :

الوعي بحقوق العمال في السياق الدولي والاقليمي والوطني وبمزايا القانون رقم (21) لسنة 2015 المتعلق بتنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم.

الادارات المعنية

ادارة البرامج والتثقيف

ادارة الشؤون القانونية

وحدة العلاقات العامة

الشركاء الوطنيون

وزارة الداخلية (ادارة حقوق الانسان و الادارة العامة للجوازات)

وزارة العمل والتنمية الادارية والشؤون الاجتماعية (ادارة التفتيش التابعة لوكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل)

جمعية المحامين القطريين

جامعة قطر – كلية القانون

كلية الشرطة